

عوامل تغییر و تثبیت «قواعد السلوك» القائمة على الأنثربولوجيا والفقه الإسلامي

محمد جواد قاسمی اصل^۱

الخلاصة

من واجبات الدولة الإسلامية والمصلحين الإجتماعيين العمل على تحقيق ا عراف الإسلامية واستدامتها في السلوك العام ومعالجة القواعد السلوكية الشاذة.

و هذا المقال بحث وصفي تحليلي في عوامل ظهور وتغيير القواعد السلوكية بالإعتماد على الانثربولوجيا الامية وعلى الفقه ومعايير التغيير وضوابط استمرار القواعد السلوكية وسيكون مصدرأً لتطوير آليات البحث في حقل نظر الحياة الإسلامية.

و وفقاً لنتائج البحث، ستتجز قاعدة السلوك اذا تحققت العوامل الثلاثة من المعرفة والميل والقدرة وتشمل القدرة على توفر الصحة والمهارات واللبايب والقانون فـ للفقه ستة مستويات التفاعل مع قواعد السلوك وهي «التثبيت»، «الإهمال»، «الإصلاح»، «التبديل»، «الإنشاء» و«الحذف» والآلية الفقهية لإدارة القواعد السلوكية هي التي تفصل بين عناوين الدرجة الأولى وعناوين الدرجة الثانية في الشريعة. فعنوان الدرجة الثانية هي المسؤولة عن إدارة قواعد السلوك لبناء ا مالة المطلوبة.

فاستمرارية مجموعة قواعد السلوك تبني على وجود مكونات كالاعتقاد الباطني بتلك المعايير ومرنة المعايير في الحالات الثانوية وشموليتها في ضمان الميل الانسانية بجميع أطباقها وحيوية ونشاط هذا السلوك يعتمد على الولاية والأحكام الواقعية لهذا، ويستند استمرار القاعدة السلوكية إلى قاعدة الامر بالمعروف و النهي عن المنكر.

الكلمات المفتاحية: القاعدة السلوكية، تحقيق القاعدة السلوكية، استمرار القاعدة السلوكية، تغيير القاعدة السلوكية، العناوين الفقهية من الدرجة الأولى والثانية.

۱. طالب مرحلة الدكتوراة، قسم الاقتصاد في مؤسسة الإمام الخميني (قدس سره)، للتربية والتعليم، قم، إيران.